



قال نشطاء سوريون اليوم إن 60 شخصا على الأقل قتلوا في سوريا اليوم الثلاثاء بينهم 14 من قوات الأمن التابعة للرئيس بشار الأسد وقعوا في كمين لمنشقين في جنوب البلاد.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان ومقره بريطانيا إن بين القتلى 23 شخصا لقوا حتفهم في قتال مع الجيش في محافظة إدلب الشمالية.

وكانت الهيئة العامة للثورة السورية قد قالت في وقت سابق اليوم إن خمسة أشخاص قتلوا اليوم في درعا وإدلب وحماة، وذلك بعد يوم من توقيع النظام السوري اتفاق بروتوكول جامعة الدول العربية أمس في القاهرة الذي يطالب بوقف قمع المحتجين وبدء حوار سياسي وإطلاق المعتقلين.

وتواصل المظاهرات المطالبة بالحرية وإسقاط النظام. فقد خرجت مظاهرات مساء أمس في عدد من أحياء مدينة حلب، منها حيًا صلاح الدين والساخور، للمطالبة برحيل نظام الرئيس بشار الأسد، ودعمًا لأهالي مدينة حمص. كما خرجت مظاهرات أخرى في تل رفعت بريف حلب.

وخرجت أيضا مظاهرات في حي الحميدية بمدينة حماة دعما لأهالي مدينة حمص وللمطالبة برحيل النظام. كما خرجت مظاهرات في ريف حماة شككت في جدية النظام السوري في تطبيق ما ورد في المبادرة العربية.

وكانت الهيئة العامة للثورة السورية قد قالت أمس إن 120 شخصا قتلوا الاثنين في سوريا منهم 80 عسكريا منشقا، في وقت بدأت فيه قوات الجيش حملة لتطويق حمص لتنضم لحملة عسكرية واسعة تقوم بها في دير الزور وإدلب.

وأوضحت الهيئة أن قوات الأمن نفذت ما وصفته بمجزرة كبيرة قتل فيها 72 منشقا في كنفرة بإدلب، وسحبت جثثهم للتخلص منها وإخفائها، في حين قال المصدر نفسه إن ثمانية منشقين بينهم ضابط برتبة مقدم قتلوا برصاص الجيش في

وسقط 34 قتيلا في كل من دمشق ودير الزور ودرعا وحماة والحسكة وحمص التي بدأت قوات الجيش حملة لتطويقها، حسب ما أكدته الجزيرة نت الناطق الرسمي باسم ما يسمى قيادة المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية.

وقال الناطق يزيد الحسن إن الجيش باشر حملة لمحاصرة حمص بعد قرار دمشق قبولها التوقيع على المبادرة العربية الهادفة لوقف قمع الاحتجاجات ونشر حواجز على طريق دمشق حمص.

وأضاف أن الطيران الحربي شن غارات على المدينة، مشيرا إلى أن مناطق بابا عمر والبياضة ودير بعلبك تقصف بقذائف الهاون. وأشارت الهيئة العامة إلى أن ستة أشخاص قتلوا اليوم في حمص.

وأسفر قمع الحركة الاحتجاجية المستمرة منذ منتصف مارس/آذار الماضي عن قتل أكثر من 5000 شخص بينهم أكثر من 300 طفل، حسب ما أعلنته المفوضة العليا لحقوق الإنسان نافي بيلاي في الـ12 من الشهر الجاري.